من اي مقوله هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف
الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل قوله ولم توضع لفظ خاص به
كما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا بعبارة خاصة به الا قليلا لكن جعلوا مثل
هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجرى عليه احكام اللفظ عطف على قوله اريد الراد
باحكامه الاسناد اليه والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال المفهم ذلك
قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج يتلفظ به الانسان قوله
وكلمات الله داخلة فيه اي في اللفظ فتقتضي هذا التعريف الا بما يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لا يصدق عليها ولان من شانها
ان يتلفظ به الانسان اولا فهما يتلفظ بها احكاما للنويات وعلى هذا القياس
كلمات الملائكة والجن لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مثلا
بالنسبة لما تكلم به الجني سحانه فكيف يصح صدق ما ذكر عليها لانا نقول هذا تدقيق
فلسفي غير ملتفت عند الادباء فان اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى
ان هذا الاعتراض انما يحتاج اليه اذا ثبت ان كلمات الله سبحانه قيام ما يبدو بخلاف
ما عليه المحققون او نقيض ما نص عليه من الكلمات او ما يظهر في غير الانسان قوله
والنصب تمم نصبه وهي ما نصب لتعيين مسافة او طريق قوله غير داخلة في اللفظ
الذي هو اول اجزاء التعريف وانما لم يدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه
بقيد حتى يلزم علينا ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا ان الجنس والفصل
اذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر الفصل جنسا
والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد لوحظ اما الان مثل عبد الله علما داخل في الكلمة عنده
خارج عنها عند من قال لفظ واما ما سياتي قوله لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر
للمبتدا مشروطة بثلثة شروط الاشتقاق وملائمة حكم الاسناد الى الضمير الراجع
الى المبتدا وعدم تساوي التذكير والتانيث كما يريد وقد التقت هنا الثلثة ياسرة
قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع يتعينه بجعل اللفظ حيزا للمعنى
قوله تخصيص شيء ملحوظ تخصيصه او بعموم كالمفردات والمركبات بنوع سواء
كان ملحوظا تخصيصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع الحرف لان الحرف الاول لم يقصد
جعله بازاء قصد المعنى به بوجه من وجوه ان قلت انه كانت الباء داخلة على المقصور
خرج عند وضع المترادف لعدم اعتبار ما عناه في احد المترادفين لوجوده في كليهما
وان كانت داخلة على المقصور عليه خرج وضع الشترك لعدم اعتبار ما عناه في شيء من المعنيين
لوجوده في كليهما والحاصل ان المخرج السلبي الذي يفيده التخصيص لا الوجودة كالوضع

قوله

او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهره في المعنى الاخير لكون المعنى ملحوظا تفهم
وذلك لقرب المرجع ودرة العبارة الى ما هو المشهور وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن
اخويه قوله وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يعبر عن الظ بارجاع الضمير الى ما كما في عبارة
هذا الكتاب لعدم صحوفيتها الا قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
لا يقال لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف اولا للاخبار بها لعدم جمعها
مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه اوبه اذا اخذ بحد
ذاته ولا ينقدح في استقلال الراستناع الحكم عليه وبه بما يعرضه سواء كان ذلك العارض
جزء لما لولما يدل عليه كما في اخبارنا عنه كالظروف المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الدال
خارج عن الثاني قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها الخ يعني ان العادة جرت بان يعمل
تلك الالفاظ في مفرداتها الكلية وان يستفاد الخصوصية من الاضافة كتعالف الحرف
فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق الكلية وان يستفاد المخصوصية من ضم مع الضمية والا
يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة ونيه تامل قوله باعتبار صفة التضمن
يعني انه اراد بالمعنى ما يتضمن المعنى المتضمن فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه بقوله غير
مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان المعنى المطابقي باعتبار اشتماله على النسبة
غير مستقل فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قوله باحد الازمنة الثلثة يعني زمانا ان غيبة
وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها لغنية وثرة التقرير قوله وهو صفة بعد صفة للمعنى او حال
عنه وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم الاقتران المستقل ان يكون ذلك العدم
بحسب الجمع الاول اي الوضع الغير السبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل او حرف
فدخل فيه يزيد ويشكر عالمين لان معناها العامي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم
عنها بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء الافعال لان
معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني غير مقترن باحد الازمنة في الفهم
عنها بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او حرف اضافي او جار ومجرور كما سيظهر وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة عن الزمان مقترن باحد الازمنة
في الوضع الاول وغير بحث لان معانيها بعد الانسلاخ انشائية وذلك المعنى الانشائي
غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع بان المراد لما كان اقتران
المعنى المستقل الخ خرج عنه تلك الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما يقارنه
صفة الانشاء وهو بحسب المعنى الاول مقترن وذلك ان نقول المراد بعدم الاقتران عدم اقتران
المعنى المستقل بحسب اصل الوضع فدخل يزيد ويشكر على انها بحسب الوضع العامي غير مقترن
باحد الازمنة ويدخل فيه ايضا اسماء الافعال اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون

Copyright Imam Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)